

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة
لبنك الامارات دى الوطنى
"شركة مساهمة مصرية"
عن الفترة المالية المنتهية
فى ٣١ مارس ٢٠١٨

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعيار المراجعة المصري الخاص بالفحص المحدود. وحسبما هو وارد بتقرير الفحص المحدود المؤرخ في ١٨ ابريل ٢٠١٨ فقد أبدينا استنتاجا غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ والتي استخرجت منها القوائم الماليه المستقلة الملخصة المرفقة.

وفى رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣١ مارس ٢٠١٨ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن الثلاثة اشهر المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال فحصنا المحدود، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ وتقرير الفحص المحدود عليها.

مراقبا الحسابات

دكتور أحمد شوقي
ش.م.م. ٢٠١٠
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المصريين
MAZARS مصطفى شوقي



رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٨٢"
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في: ١٨ ابريل ٢٠١٨

بنك الامارات دبي الوطني

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ مارس ٢٠١٨

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	
		الأصول
٢ ٦٣١ ٢٨٧	٣ ٦٤٩ ٣٣٢	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١٢ ١٦٦ ٤٢٥	٧ ٩٤٨ ٦٨٠	أرصدة لدى البنوك
٩ ٨٥١ ٧٤٢	١٠ ٤٤١ ٩٢٣	أذون خزانة
٢١ ٨٧٤ ٨١٨	٢١ ٥٩٩ ٤٦٢	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
١٣ ١٨٢	١٠٥ ٤١١	مشتقات مالية
١٠ ٣٤٩	--	أصول مالية بغرض المتاجره
٣ ٧٦٠	٣ ٧٦٠	استثمارات مالية متاحة للبيع
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٨٨٦ ٢٢٣	استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٢٢ ٨٣٠	٢١ ٢٢٧	أصول غير ملموسة
٤٤١ ٦٦٤	٥٩١ ٠٥٧	أصول أخرى
٥٨٨ ٩٦٩	٦٢٤ ٥٠٤	الأصول الثابتة
٥٣ ٠٨٠ ٦٢٧	٥٠ ٩٧١ ٤٧٥	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٧ ٧٧٢ ٠٠٤	٦ ٩٣٤ ٨٥٦	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٨ ٤٢٤ ٢١٧	٣٥ ٨١٤ ٧٨٥	ودائع العملاء
٠ ٣٢ ٩٨٢	١٣٢ ٨٩٨	مشتقات مالية
٨٨٦ ٣٨٥	١ ٧٦٤ ٤١٠	قروض أخرى
١ ٣٩٧ ٦٤٢	١ ٤١٩ ٢٠٧	التزامات أخرى
١٤٥ ٩٨٦	١٤٠ ٠٣٦	مخصصات أخرى
١٦٤ ٣٤٨	١٨٧ ٥٤٢	إلتزامات ضرائب الدخل الجارية
١٠ ٨١٥	١٠ ٩٢٩	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٤٨ ٨٣٤ ٣٧٩	٤٦ ٤٠٤ ٦٦٣	اجمالي الإلتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
(١٢٦ ٢٨٩)	٢٣٣ ١٥٦	احتياطات
٢ ٦٧٢ ٥٣٧	٢ ٦٣٣ ٦٥٦	أرباح محتجزة
٤ ٢٤٦ ٢٤٨	٤ ٥٦٦ ٨١٢	اجمالي حقوق الملكية
٥٣ ٠٨٠ ٦٢٧	٥٠ ٩٧١ ٤٧٥	اجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

<u>٣١ مارس ٢٠١٧</u>	<u>٣١ مارس ٢٠١٨</u>	
١ ٢٢٨ ٢٢٨	١ ٣٩٧ ٦٨٥	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٦٢٢ ٠٢٥)	(٧٨٥ ٥٢٧)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>٦٠٦ ٢٠٣</u>	<u>٦١٢ ١٥٨</u>	صافي الدخل من العائد
١٥١ ١٥٨	١٧٣ ٥٠٨	إيرادات الأتعاب والعمولات
(١٧ ٨٥٧)	(٢٢ ١٠٢)	مصروفات الأتعاب والعمولات
<u>١٣٣ ٣٠١</u>	<u>١٥١ ٤٠٦</u>	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
--	٥٥ ٢٢٢	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
٦٢ ٠٦٣	٢٨ ٧٣١	صافي دخل المتاجرة
٢ ٠٦٦	٧٠٤	أرباح بيع إستثمارات مالية
(١٧١ ٦٥٧)	(٢ ٨١٩)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإنتمان
(٢٠٩ ٦٣٨)	(٢٤٠ ٩٥٩)	مصروفات إدارية
(١١٢ ٨٨٥)	(٩٩ ٨٣٦)	مصروفات تشغيل أخرى
<u>٣٠٩ ٤٥٣</u>	<u>٥٠٤ ٦٠٧</u>	الربح قبل ضرائب الدخل
(١١٥ ١٥٨)	(١٠٩ ١٦٨)	عبء ضرائب الدخل
<u>١٩٤ ٢٩٥</u>	<u>٣٩٥ ٤٣٩</u>	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
<u>١١,٤٣</u>	<u>٢٣,٢٦</u>	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

	الإجمالي	أرباح محتجزة	الإحتياطيات	رأس المال	البيان
	٣٠٤٧٦٧١	١٦٢٩٧٥٢	(٢٨٢٠٨١)	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	(٧٨٥٣٤)	(٧٨٥٣٤)	--	--	توزيعات أرباح عام ٢٠١٦
	--	(٤٥٨٠٩)	٤٥٨٠٩	--	المحول الى الإحتياطي القانوني
	--	(٤٤)	٤٤	--	المحول الى إحتياطي مخاطر بنكية عام
	--	(١٧٢)	١٧٢	--	المحول الى الإحتياطي الرأسمالي
	٢٧٤٩٢	--	٢٧٤٩٢	--	صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
	١٩٤٢٩٥	١٩٤٢٩٥	--	--	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧
	٣١٩٠٩٢٤	١٦٩٩٤٨٨	(٢٠٨٥٦٤)	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٧
	٤٢٤٦٢٤٨	٢٣٩٩٩٥٨	١٤٦٢٩٠	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
	(١٠٢٢٩٠)	(١٠٢٢٩٠)	--	--	توزيعات أرباح عام ٢٠١٧
	--	(٥٨٣١٢)	٥٨٣١٢	--	المحول الى الإحتياطي القانوني
	--	(٤٤)	٤٤	--	المحول الى إحتياطي مخاطر بنكية عام
	--	(١٠٩٥)	١٠٩٥	--	المحول الى الإحتياطي الرأسمالي
	٢٧٤١٥	--	٢٧٤١٥	--	صافي التغير في القيمة العادلة للأستثمارات المالية بخلاف المتاجرة بعد الضرائب
	٣٩٥٤٣٩	٣٩٥٤٣٩	--	--	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨
	٤٥٦٦٨١٢	٢٦٣٣٦٥٦	٢٣٣١٥٦	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٨

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

بنك الامارات دبي الوطني
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨
(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

<u>٣١ مارس ٢٠١٧</u>	<u>٣١ مارس ٢٠١٨</u>	
١ ٤٤٦ ٩١٥	(٣ ٦٦٤ ٨٩٠)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل
١٣ ٢٩٥	(٥٣٢ ٩٨٩)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
٨٢٨ ٤٤٦	٧٧٥ ٧٣٥	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٢ ٢٨٨ ٦٥٦	(٣ ٤٢٢ ١٤٤)	صافي (النقص) الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٧ ٢٦٢ ٥٧١	١٣ ٤٩٩ ٩١٣	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
٩ ٥٥١ ٢٢٧	١٠ ٠٧٧ ٧٦٩	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

١ - التأسيس والنشاط

يتم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ثمانية وستون فرعاً ويوظف به ١٩٧٠ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١ - أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس والإفصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة أحكام القوانين السارية ذات الصلة، على أساس حصة البنك المباشرة في شركته التابعة وليست على أساس التجميع الكلي للمراكز المالية ونتائج الاعمال للبنك وشركته التابعة في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لها بصرف النظر عن نوعية النشاط، وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الاعمال المجمعة للبنك وشركته التابعة ويمكن الحصول عليها من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات البنك في شركته التابعة بالقوائم المالية المستقلة المرفقة ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

٢ - الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت

المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١/٣- عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢/٣- المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة بالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أذون الخزائنة

يتم الاعتراف بأذون الخزائنة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١/٥- الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :

- إذا كان ذلك التبويب سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المُستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
- إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
- إذا كان الأصل المالي المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢/٥ - القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- الأصول التي يبويبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣/٥ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

٤/٥ - الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس باللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس باللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قِبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال فى القيمة.

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه الزية لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كاصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل الى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب ميوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التي يتعرض لها كما يلي :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية
والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد
المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين
سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل فى
الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد
على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذى لا يُدرج بالإيرادات
إلا بعد سداد كامل رصيد القرض فى الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم
إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو
المضمحلة، حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن
الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً
مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي
وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح فى تاريخ صدور الحق فى تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شراؤها ضمن الأصول مضافةً الى أرصدة
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع)
مخصوصاً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل
إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر
الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام
طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

١/١٢- الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد
الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول
المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على
الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث
الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل
المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوية كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر اضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذى تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولى (ولا تؤخذ خسائر الأئتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أي اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢/١٢ - استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات

مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٣/١٢- الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

١٣- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقعة الاستفادة منها وذلك من اربع الى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تحدث فيها. قام البنك بتعديل الاعمار الانتاجية للأصول الثابتة الجديدة بدءاً من ١ مايو ٢٠١٧ وذلك لتتوافق مع الاعمار الانتاجية المطبقة بالبنك الام وبغرض توحيد السياسات المحاسبية المستخدمة لجميع الوحدات المملوكة للبنك الام.

هذا وقد نتج عن تغيير الاعمار الانتاجية للأصول زيادة في مصاريف الإهلاك بمبلغ ١٧٩٣ الف جنيه

مصرى حتى ٣١ مارس ٢٠١٨

لا يتم إهلاك الأراضي بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

من ٢٥ إلى ٦٠ سنة	- المباني
من ٢٥ إلى ٣٠ سنة	- الواجهة
من ١٠ إلى ٢٠ سنة	- التركيبات العامة
من ٧ إلى ١٠ سنوات	- التجهيزات والإنشاءات
من ٤ إلى ٥ سنوات	- نظم الية متكاملة
من ٥ إلى ٧ سنوات	- ماكينات صرف إلى
من ٣ إلى ٥ سنوات	- وسائل نقل
٥ سنوات	- تجهيزات وتركيبات
٥ سنوات	- أثاث مكتبي وخزائن

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتحدد ارباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١-١٥ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أي مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطى الإلزامى، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزائنة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدى الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التى يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحمّلها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود فى تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق لالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية فى نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف باتعاب الضمان كإيراد فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالى ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ الميزانية أبهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هى لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التى تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم فى الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية وكالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبند التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

١/٢١ - تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢/٢١ - توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٣/٢١ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث انها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣ - أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للفترة الحالية.

٢٤ - إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:
- الالتزام بالمطلوبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
 - يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.
 - ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
 - الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك في نهاية الفترة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.
 - الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٩.٦٣٤%
- في نهاية مارس ٢٠١٨.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern)

Capital – Tier One

و رأس المال الأساسى الإضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند(Gone Concern Capital – Tier Two)

، و يتكون مما يلى :-

- ١- ٤٥% من قيمة إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
- ٢- ٤٥% من قيمة الإحتياطي الخاص.
- ٣- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).
- ٤- ٤٥% من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- ٥- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- ٦- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة و الشقيقة.
- ٧- الأدوات المالية المختلطة.
- ٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
- ٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالى الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتى :

- ١- مخاطر الائتمان
 - ٢- مخاطر السوق
 - ٣- مخاطر التشغيل
- و يتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
 الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨
 (جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويُلخّص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الاساسى)
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافى)
٢٤ ١٩٦	٢٤ ١٩٦	الاحتياطى العام
٢٥٤ ١٧٦	٢٥٤ ١٧٦	الاحتياطى القانونى
٢ ٨٩٦	٢ ٨٩٦	احتياطيات اخرى
٢٧٢ ٥٧٩	٢٧٢ ٥٧٩	احتياطي مخاطر معيار IFRS ٩
٢ ٢٩٦ ٧٩٤	٢ ٢٩٦ ٧٩٤	الارباح المحتجزة
٣٠٧	٢٣١	حقوق الاقلية
-	٣٤٠ ٥٧٤	الارباح/(الخسائر) المرحلية ربع السنوية
(٣٧١ ٩٩٤)	(٣٤٧ ٥٤٢)	اجمالى الاستبعادات من رأس المال الاساسى المستمر Common Equity
٤ ١٧٨ ٩٥٤	٤ ٥٤٣ ٩٠٤	إجمالى رأس المال الاساسى
		الشريحة الثانية
٨٦	٨٦	٤٥ % من قيمة الاحتياطى الخاص
٢٧ ٢٤٦	٩٠ ٥٠٣	٤٥ % من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٨٨٦ ٣٨٥	١ ٧٦٤ ٤١٠	قيمة القروض (الودائع) المساندة فى حدود النسبة المقررة (٥٠ % من الشريحة الأولى بعد الاستبعادات)
٣٣٩ ٨٨٧	٣٤٣ ٧٢٩	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة
١ ٢٥٣ ٦٠٤	٢ ١٩٨ ٧٢٨	اجمالى الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر
٢٧ ١٩٠ ٩٦٧	٢٧ ٤٩٨ ٣٤٨	الاصول و الالتزامات العرضية المرجحة باوزان مخاطر الائتمان
٦٦ ٩٠٠	٩٩ ٢٠٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
٤ ١١٨ ٤٨٠	٢ ٧١٤ ٦٢٩	قيمة تتجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر
٣ ٧٣٠ ٨٣٠	٣ ٧٣٠ ٨٣٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
٣٢٠ ٥٧٠	٢٩٨ ١١٠	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
٣٥ ٤٢٧ ٧٤٧	٣٤ ٣٤١ ١١٧	إجمالى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
%١٥,٣٣٤	%١٩,٦٣٤	معيار كفاية رأس المال (%)

٢٥- الرافعة المالية

- إصدر مجلس اداره البنك المركزي المصري فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالى :
- الموافقه على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة الماليه مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على اساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى:
 - كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٧ .
 - كنسبه رقابية ملزمه اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

- يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلى :
- ١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسماليه.
 - ٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات .
 - ٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.
 - ٤- التعرضات خارج الميزانية .

ويُلخص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

المبلغ	معامل التحويل %	البند
٤ ٥٤٣ ٩٠٤		الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات
٥١ ٣١٥ ٩٧٩		إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية
٥ ٨٨٦ ٤٢٠		التعرضات خارج الميزانية
٧,٩٤%		نسبة الرافعة المالية

٢٦- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال الفترة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي يستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض علي مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء علي الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر انتمائية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء علي الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغييرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على ان هذا الانخفاض يمثل اضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

هـ - صافي دخل المتاجرة

٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	
٧٨ ٩٣١	٣٦ ٤٣٩	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		(خسائر) أرباح تقييم مشتقات مالية:
(١٦ ٨٧٥)	(٧ ٦٨٧)	(خسائر) أرباح تقييم عقود صرف أجله
٧	(٢١)	أرباح (خسائر) تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
<u>٦٢ ٠٦٣</u>	<u>٢٨ ٧٣١</u>	الإجمالي

و - نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح الفترة

٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	
١٩٤ ٢٩٥	٣٩٥ ٤٣٩	صافي أرباح الفترة .
١٩٤ ٢٩٥	٣٩٥ ٤٣٩	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
<u>١١,٤٣</u>	<u>٢٣,٢٦</u>	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	
١١٢ ٢٢١	١١٧ ١٣٢	أوراق تجارية مضمونة
٢٢ ٥٦١ ٥٢٩	٢٢ ٢٨٠ ٣٨٩	قروض العملاء
٢٢ ٦٧٣ ٧٦٠	٢٢ ٣٩٧ ٥٢١	
(٧٥ ٢٨٧)	(٧٨ ٥٦٥)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٧٢٣ ٦٥٥)	(٧١٩ ٤٩٤)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
٢١ ٨٧٤ ٨١٨	٢١ ٥٩٩ ٤٦٢	الصافى

تحليل حركة مخصص خسائر إضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للانواع خلال الفترة/ السنة كانت كما يلي:

الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	افراد
١١١ ٥٥٢	٧٦	٩٠ ٦٩٣	٩ ٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في اول السنة المالية
٣ ٦٣٣	(٣)	٢ ٧٣١	١ ٢٠٩	(٣٠٤)	عبء الاضمحلال
(٨٠٣٢)	-	(٦ ٤٢٦)	(١ ٦٠٦)	-	مبالغ تم إعدامها خلال الفترة
٢ ٨٦٦	-	٢ ٤٢٩	٤٣٧	-	مبالغ مستردة خلال الفترة
١١٠ ٠١٩	٧٣	٨٩ ٤٢٧	٩ ٢٤٥	١١ ٢٧٤	الرصيد في آخر الفترة المالية

الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
٦١٢ ١٠٣	٣٣ ٥٨٤	١٦٢ ٥٢٢	٤١٥ ٩٩٧	الرصيد في اول السنة المالية
(٨١٢)	(٤٥)	(٢١٦)	(٥٥١)	عبء الاضمحلال
-	-	-	-	مبالغ تم إعدامها خلال الفترة
٢	-	-	٢	مبالغ مستردة خلال الفترة
(١ ٨١٨)	٦ ٤٤٩	(١٣٥ ١٤٨)	١٢٦ ٨٨١	فروق تقييم عملات أجنبية
٦٠٩ ٤٧٥	٣٩ ٩٨٨	٢٧ ١٥٨	٥٤٢ ٣٢٩	الرصيد في آخر السنة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	افراد
١٢٥ ٥٥٢	١١٠	١١٤ ٣٩٠	٧ ٩٣٨	٣ ١١٤	الرصيد في اول السنة المالية
٣ ٥٦٠	(٣٤)	(١١ ٢٥٤)	٤ ٧٤٢	١٠ ١٠٦	عبء الاضمحلال
(٢٩ ٦٠٠)	-	(٢٣ ٠٥١)	(٤ ٩٠٧)	(١ ٦٤٢)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
١٢ ٠٤٠	-	١٠ ٦٠٨	١ ٤٣٢	-	مبالغ مستردة خلال السنة
١١١ ٥٥٢	٧٦	٩٠ ٦٩٣	٩ ٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في آخر السنة المالية

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في اول السنة المالية	٣٠٢ ٨٥٦	٨ ٨١٨	٢٣ ٦٥٨	٣٣٥ ٣٣٢
عبء الاضمحلال	١١٦ ٩٠٣	١٥٣ ٦٠٢	١٠ ٠٩٤	٢٨٠ ٥٩٩
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	-	-	-	-
مبالغ مستردة خلال السنة	٦٣٠	-	-	٦٣٠
فروق تقييم عملات أجنبية	(٤ ٣٩٢)	١٠٢	(١٦٨)	(٤ ٤٥٨)
الرصيد في آخر السنة المالية	٤١٥ ٩٩٧	١٦٢ ٥٢٢	٣٣ ٥٨٤	٦١٢ ١٠٣

- أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧		٣١ مارس ٢٠١٨		(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
القيمة العادلة	المبلغ التعاقدي / الافتراضي	القيمة العادلة	المبلغ التعاقدي / الافتراضي	
الالتزامات	الأصول	الالتزامات	الأصول	مشتقات العملات الأجنبية
٢١ ٠٤٤	١ ٢٤٤	٨٢ ٩٣٨	٥٥ ٤٥١	عقود عملة أجلة
--	--	--	--	عقود خيارات العملات (خارج المتصورة)
٢١ ٠٤٤	١ ٢٤٤	٨٢ ٩٣٨	٥٥ ٤٥١	مشتقات معدلات العائد
١١ ٩٣٨	١١ ٩٣٨	٤٩ ٩٦٠	٤٩ ٩٦٠	عقود مبادلة عائد
١١ ٩٣٨	١١ ٩٣٨	٤٩ ٩٦٠	٤٩ ٩٦٠	إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
٣٢ ٩٨٢	١٣ ١٨٢	١٣٢ ٨٩٨	١٠٥ ٤١١	

- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	(أ) أدوات دين:
١٠ ٣٤٩	--	سندات حكومية
١٠ ٣٤٩	--	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	(أ) أدوات حقوق ملكية:
٣ ٧٦٠	٣ ٧٦٠	أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٣ ٧٦٠	٣ ٧٦٠	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية الفترة المالية.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	(أ) أدوات دين:
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٨٨٦ ٢٢٣	أدوات دين مدرجة في السوق بالتكلفة
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٨٨٦ ٢٢٣	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	أرصدة متداولة
٢٧ ٦٨٠	٩ ٧٧٩	أرصدة غير متداولة
٥ ٣٤٨ ٠٢٥	٥ ٨٧٦ ٤٤٤	
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٨٨٦ ٢٢٣	
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٨٨٦ ٢٢٣	أدوات دين ذات عائد ثابت
٥ ٣٧٥ ٧٠٥	٥ ٨٨٦ ٢٢٣	

- استثمارات في شركات تابعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	الرصيد في أول السنة
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد في آخر السنة
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	

نسبة المساهمة	أرباح الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	آخر الفترة الحالية ٣١ مارس ٢٠١٨
%	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه		
٩٩,٨	٣ ٢٧٠	٢٧ ٤٠٧	٢٠١ ٢٨٦	٣٠٧ ٦٥٠	مصر	شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي
نسبة المساهمة	أرباح الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
%	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه		
٩٩,٨	١٣ ١١٢	٥٦ ٧٣٨	٢٠٩ ٩٤٩	٣٧١ ٨٢٠	مصر	شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي

- أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	إيرادات مستحقة
٣٣٩ ٥٣٧	٣٩٩ ٨٤٠	مصرفات مقدمة
٥ ٩٣٩	٥ ٦٥١	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٤٣٩	٤٣٩	تأمينات وعهد
٧ ١٣٧	٧ ٧٨٨	أخرى
٨٨ ٦١٢	١٧٧ ٣٣٩	الإجمالي
٤٤١ ٦٦٤	٥٩١ ٠٥٧	

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)
الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٨
(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	
١٢ ٩٢٦ ٩١٠	١٢ ٢٢٨ ٥٣٢	ودائع تحت الطلب
١٦ ٦٦٩ ٣٣١	١٣ ٩٧٤ ٠٣٤	ودائع لأجل وبإخطار
٦ ٥٣٥ ٧٦٩	٧ ١٨٠ ٩٧٧	شهادات ايداع وإدخار
١ ٨٢٩ ١٤٥	٢ ٠١٤ ٢٥٣	حسابات توفير
٤٦٣ ٠٦٢	٤١٦ ٩٨٩	ودائع أخرى
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٣٥ ٨١٤ ٧٨٥</u>	الاجمالي
٢٥ ٤٩٩ ٠٩٧	٢١ ٨٢٧ ٦٧١	ودائع مؤسسات
١٢ ٩٢٥ ١٢٠	١٣ ٩٨٧ ١١٤	ودائع أفراد
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٣٥ ٨١٤ ٧٨٥</u>	الاجمالي
٧ ٤٧١ ٤٠٦	٧ ٤٩٠ ٨٥٩	أرصدة بدون عائد
٣٠ ٩٥٢ ٨١١	٢٨ ٣٢٣ ٩٢٦	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٣٥ ٨١٤ ٧٨٥</u>	الاجمالي
٣١ ٨٨٨ ٤٤٨	٢٨ ٦٣٣ ٨٠٨	أرصدة متداولة
٦ ٥٣٥ ٧٦٩	٧ ١٨٠ ٩٧٧	أرصدة غير متداولة
<u>٣٨ ٤٢٤ ٢١٧</u>	<u>٣٥ ٨١٤ ٧٨٥</u>	الاجمالي

- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٨	
٢٣٦ ١٦١	٢٢٨ ٥١٣	عوائد مستحقة
٢٤٦	٢٦٢	إيرادات مقدمة
٦٢٢ ٣٦٣	٧٢٦ ٥٤٧	مصروفات مستحقة
٥٣٨ ٨٧٢	٤٦٣ ٨٨٥	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٣٩٧ ٦٤٢</u>	<u>١ ٤١٩ ٢٠٧</u>	الاجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣١ مارس ٢٠١٨
(٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه
مصرى فى ٣١ مارس ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى) مقسم على
١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة
بالكامل.

- أحداث هامة

بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ صدرت تعليمات من البنك المركزى المصرى بشأن الاتى :

- تطبيق متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٩ "الادوات المالية" التى سوف يتم تطبيقها اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ على أن تقوم البنوك بإعداد القوائم المالية فى ٣١ مارس ٢٠١٨ وكذلك القوائم التالية لها خلال عام ٢٠١٨ وفقاً للتعليمات السارية حالياً إلى جانب قيامها بإعداد قوائم مالية تجريبية مدققة فى ذات التاريخ طبقاً للتعليمات الجديدة وفقاً لمتطلبات معيار IFRS 9.
- تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بنسبة ١ % من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزى.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٤ وتم السداد.
- جارى الاعداد لفحص عام ٢٠١٦.